فيصل الشايع يستعرض تقرير ديوان المحاسبة

الساير يدلي بدلوه

المالية وحدوث العديد من التجاوزات والمخالفات

في أنظمة الرقابة الداخلية لدى العديد من الجهات

عاشور: هناك جهد كبير لموظفي ديوان المحاسبة من الشباب الوطني.. والقصور الحكومي «واضح»

متابعة حكومية

حمدان العازمي خلال مداخلته

- سوسن المضف: استمرار الاختلالات في الميزانية ونصيب المرتبات وصل لأكثر من 12 مليار دينار
- عالية الخالد: غير مقنع إلغاء ملاحظة "المحاسبة" على مكتب الاستثمار في لندن بـ«حساسية الموضوع»
- المطر: "الديوان" ذراعنا الرقابي وأتمنى أن يكون تقريره مرآة رئيس الوزراء وميزانه
- العصفور: التقرير خلا من الرقابة على الشركات التابعة للجهات الحكومية
- جوهر: بعد 60 سنة من الاستقلال والدولة ما عندها قاعدة بيانات لأملاكها والمردود المالي لها!
- الساير: نحن نعيش أسوأ حقبة لتفشي الفساد وسط تراجع دور المؤسسات الرقابية

النائب د. حسن جوهر: يجب أن نبدأ بالإصلاح السياسي بجانب مساعينا للإصلاح التنموي، وبوابة مسيرة الإصلاح السياسي إصلاح نظام الانتخاب، فتنظيم بيت الأمة من أهم الأولويات في هذا المجلس، ونتمنى تعاونا حكوميا في قضية الإصلاحات السياسية المهمة.

وأضاف: ينقصنا التمثيل الحقيقي للأمة، فقد كانت آلية الانتخابات رهينة لصناعة حكومية بحتة، ويجب أن تكون هناك سلطة مستقلة للانتخابات تتعامل مع الانتخابات من بدايتها إلى نهايتها، حتى نبعد أي جانب كان سواء السلطة أو المرشحين، وتحديد السقف المحدد لمصاريف الانتخابات ولا يجوز استخدام المال السياسي.

وزير شؤون مجلس الأمة عمار العجمي: الحكومة لديها قانون متكامل بشأن تعديل قانون الانتخاب وتم الاتفاق على منحها الوقت لتقديمه، لذلك نطلب تأجيل مناقشة تقرير لجنة شؤون الداخلية والدفاع عن الاقتراحات النيابية في شأن تعديل القانون.

"موافقة عامة"

المجلس يوافق على تأجيل مناقشة تعديل قانون الانتخاب بشأن إنشاء مفوضية عليا للانتخابات بناء على طلب الحكومة

الرئيس السعدون: ترفع الجلسة، على أن تعقد الجلسة الخاصة لمناقشة تقارير ديوان المحاسبة بشأن تنفيذ الميزانيات الحكومية الساعة الواحدة ظهرا.

ثم عقد المجلس جلسة خاصة لمناقشة تقرير الديوان بشأن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية والجهات الملحقة والمستقلة وتقرير أهم المؤشرات المالية والظواهر الرقابية والمستجدات للسنة المالية "2021-2022".

وقدم عدد من مسؤولي ديوان المحاسبة نتائج الرقابة المسبقة وأبرز نتائج أعمالها عن السنة المالية "2021-2022" ونتائج تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية ونتائج تحليل البيانات المالية للجهات ذات الميزانيات الملحقة والجهات ذات الميزانيات المستقلة إضافة إلى أهم الملاحظات والظواهر الناتجة عن تنفيذ الميزانية والرقابة عليها.

وأشاروا إلى استمرار عدم إنشاء أو تفعيل وحدات التدقيق الداخلي بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم "283" لسنة 2011 بشأن إنشاء مكاتب للتفتيش والتدقيق في الجهات الحكومية كافة للاشراف والمتابعة على جميع الأعمال المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية.

كما أشاروا إلى استمرار عدم قيام الجهات الحكومية التي لديها مكاتب خارجية بتوفير نظام ربط آلي متكامل بينها وبين المكاتب التابعة لها بالخارج لأغراض المتابعة والتدقيق إحكاما للرقابة على مصروفات تلك المكاتب ما أدى إلى إرباك الأعمال المالية والمحاسبية في تلك الجهات.

ولفتوا إلى ظهور تباين في قيمة أملاك الدولة العقارية بالحساب الختامي للادارة المالية للدولة عن السنة المالية "2021-2022" بفارق بلغ نحو 3ر247 مليون دينار "نحو 806 ملايين دولار" وانعدام وتدني الصرف لبعض المشاريع الواردة بالخطة الإنمائية للدولة ما ترتب عليه عدم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة لتلك المشاريع وعدم تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وأوضحوا أن من أبرز الملاحظات ما يتعلق بانعدام الصرف من الاعتمادات المخصصة لعدد "23" مشروعا البالغة نحو 9ر37 مليون دينار "نحو 124 مليون دولار" وتركزت في وزارة التربية بعدد خمسة مشاريع ووزارة الصحة ثلاثة مشاريع ووزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ثلاثة مشاريع ووزعت باقي المشاريع وعددها "12" مشروعا على الجهات الحكومية الأخرى فضلا عن تدني الصرف على بعض المشاريع الأخرى وتركزت في كل من وزارة الخارجية ووزارة المالية ووزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة.

وفيما يتعلق بالجهات ذات الميزانيات الملحقة رصد الديوان انعدام الصرف على بعض مشاريع الخطة الإنمائية المعتمدة لكل من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر والهيئة العامة للشباب والبالغ قيمتها على التوالي 400 ألف دينار "نحو مليون و300 ألف دولار" و25 ألف دينار "نحو 81 ألف دولار" وبلغت أدنى نسبة صرف على تلك المشاريع 9ر27 في المئة بالهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة.

أما الجهات ذات الميزانيات المستقلة فقد رصد الديوان تدني نسبة الصرف للاعتمادات المخصصة لبعض مشاريع الخطة الإنمائية البالغ عددها 154 مشروعا بنحو 3ر712 مليون دينار "نحو مليارين و324 مليون دولار" وأسفر الحساب الختامي عن مصروفات فعلية بلغت نحو 8ر224 مليون دينار "نحو 734 مليون دولار" بنسبة 6ر31 في المئة من الاعتمادات.

وشملت ملاحظات الديوان استمرار وجود شواغر وعدم شغل الوظائف الإشرافية بالهياكل التنظيمية لبعض الجهات واستمرار عدم التقيد ببعض أحكام القانون رقم "30" لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته وعدم الرد على مكاتبات الديوان والتأخر في الرد لمدد طويلة بالمخالفة لنص المادة "52" من قانون ديوان المحاسبة رقم "30" لسنة 1964 وتعديلاته.

كما شملت ضعف وقصور في أنظمة الرقابة الداخلية لدى العديد من الجهات ترتب عليها عدم دقة وسلامة البيانات والنتائج المالية وحدوث العديد من التجاوزات والمخالفات وصرف العديد من المبالغ من دون وجه حق وانتهاء فترة تعيين مجالس إدارات بعض الجهات ذات الميزانيات المستقلة وعدم إعادة تشكيلها.

وذكروا أن من أبرز ملاحظات الديوان عدم تحقيق بعض الأهداف ومعدلات الإنتاج المخطط لها في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة ومنها تخفيض الهدف الاستراتيجي لإنتاج النفط الخام في شركة نفط الكويت وانخفاض متوسط الإنتاج الفعلي اليومي عن الإنتاج المخطط من النفط الخام في منطقتي العمليات المشتركة وعدم تحقيق خطة التكرير في شركة البترول الوطنية الكويتية وخطة إنتاج صناعة الكيماويات البترولية.

وبينوا أن من أهم الملاحظات تكبد خسائر مالية لدى العديد من الشركات والجهات ذات الميزانيات المستقلة بالإضافة إلى تحمل بعض الشركات النفطية لخسائر مادية وبيئية نتيجة حرق الغازات.

واشتمل العرض على التأثيرات الرقابية التي تحققت نتيجة التعاون والتنسيق مع الجهات المشمولة برقابة الديوان إلى جانب أهم نتائج أعمال الديوان في المخالفات المالية والاحالة للمحاكمات التأديبية وموضوعات رقابية والتكليفات والدراسات.

وقال فيصل الشايع: هناك مادة تسمح لرئيس الديوان بوضع أو حذف أي ملاحظة لكنني لم ألجأ إليها،مؤكدا أن الإدارة العليا « ما تشق وتخيط» والملاحظات لا تحذف إلا بعد الاقتناع.

وتابع : طرحنا مفهوم الحوكمة مع الحكومة.. والربط بين الجهات الحكومية سيخفض هدرا كبيرا في الأموال.

وأضاف: هناك رقابة على المحاسبة من المالية وإذا أردتم رقابة ثانية فعدلوا القانون،وغير صحيح أننا لا نرد على استفسارات «الميزانيات».. ووهناك بنودٌ تحتاج العودة إلى 2800 ملف للإجابة.

وزاد :شكلنا لجنة من 11 عضواً لمناقشة علاج الملاحظات المستمرة

وأردف: جهات غير جادة في معالجة الملاحظات.. ولوائح بعضها تختلف عن «الخدمة المدنية»

من جهته قال يوسف المزروعي: كل ما طرح سيؤخذ بعين الاعتبار.. وإذا تسلط مسؤول فسنحاسبه.

بدورها قالت الخبيرة في ديوان المحاسبة سوسن المضف: استمرار الاختلالات الهيكلية في الميزانية ونصيب المرتبات وصل لأكثر من 12 مليار دينار مع استمرار تدني الاتفاق الرأسمالي.

وقال النائب عبدالله المضف: لا عصمة لأي جهة من النقد.. ومخالفات المحاسبة تزيد يوما عن يوم والحكومة مسؤولة عنها.

من جهتها قالت النائب عالية الخالد: غير مقنع تعليل إلغاء ملاحظة المحاسبة على مكتب الاستثمار في لندن بـ«حساسية الموضوع».

وأكد النائب حمد المطر أن ديوان المحاسبة ذراعنا الرقابي وأتمنى أن يكون تقريره مرآة رئيس الوزراء وميزانه.

بدوره أشار النائب سعود العصفور إلى أن تقرير المحاسبة خلا من الرقابة على الشركات التابعة للجهات الحكومية.. وقصور في تجاوبه مع مخاطبات «الميزانيات» البرلمانية.

من ناحيته قال النائب حسن جوهر:«بعد 60 سنة من الاستقلال وهناك مئات المشاريع الحكومية والدولة ما عندها قاعدة بيانات لأملاكها والمردود المالي لها؟».. ستكون هناك إجراءات لإصلاح الوضع.

من جهته قال النائب صالح عاشور أن هناك جهد كبير لموظفي ديوان المحاسبة من الشباب الوطني.. والقصور الحكومي «واضح».

وأضاف هناك عدم التزام بكثير من القضايا وتجاوزات فنية ومالية وإدارية.. ولابد من استقلالية «الديوان».

وتابع : لابد من عدم اقحام "المحاسبة" في الصراعات السياسية.. وإضعاف دوره ليس من المصلحة العامة.

من ناحيته قال أسامة الشاهين: غير مقبولة.. التدخلات في القرار الفني بملاحظات ديوان المحاسبة.

وأضاف :من قبل بعض المراقبين والمحاسبين في الجهات الحكومية..تطبيق الحوكمة في «الديوان».. فهناك «حرامية مال عام».

بدوره قال مهند الساير: نحن نعيش أسوأ حقبة لتفشي الفساد وسط تراجع دور المؤسسات الرقابية.

وتابع :هناك ضغوطات بطرق غير مباشرة تمارس ضد موظفي ديوان المحاسبة والفرق الرقابية.

وأضاف: لا نريد أن تلوي الحكومة ذراعنا بسبب «المحاسبة».. وانتقادنا للديوان ليس شخصياً.

العصفور خلال مداخلته

حديث بين الخنفور والوزير المطيري